

اسرائيل: المجازر في حق الفلسطينيين قضيه وجود

Comité Action Palestine (November 2019)

في أقل من أسبوع ، سقط 36 فلسطيني شهيداً ، من بينهم 3 نساء و 8 أطفال واثنين من قادة المقاومة في غزة وسوريا
ان تاريخ إسرائيل سلسلة طويلة ومظلمة من الحروب والمذابح والتخريب ، فضائع تُضاف الى قائمة طويلة من جرائم الكيان الاستعماري
يواجه القادة الصهاينة صعوبات كبيرة على مستوى السياسة الداخلية أو الخارجي ولاسيما استحالة تشكيل حكومة مستقرة، كما أن كل المحاولات لشن حرب ضد إيران باءت بالفشل. ولم يبق لهم لكسب الشرعية سوى قهر الفلسطينيين. ويأمل نتانيا هو قلب الموازين لصالحه والنجاة من الملاحقات القضائية
ومع ذلك ، فإن هذه المجازر ، بعيداً عن إضعاف المقاومة الفلسطينية ، ليست سوى هروب للأمام وتعجل بتراجع الكيان الصهيوني. كما أن دعم هذه السياسة من قبل الدول الغربية ، ولا سيما فرنسا ، لن يغير شيئاً. فكل مجزرة ، كل طفل يسقط شهيداً ، كل مقاول مقتول يعزز عزم الشعب الفلسطيني على تحرير أرضه من الاحتلال الصهيوني وإنهاء القمع الاستعماري
نود أن نشيد بجميع الشهداء وأسرههم. كما نود أن نؤكد من جديد أننا نقف إلى جانب مقاومة الشعب الفلسطيني في طريقه إلى التحرير

نعم فلسطين ستتحرّر ، فليس هناك خيار آخر

لقاء مع شباب من مخيم الرشيدية للاجئين الفلسطينيين في لبنان،
أيلول 2019

« Comité Action Palestine » لجنة العمل من أجل فلسطين

يعتبر اللاجئون الفلسطينيون اليوم الأقدم والأكثر عدداً في العالم. فمن إجمالي عدد السكان الفلسطينيين الذين يقدر عددهم بـ 12.1 مليون نسمة ، لا يزال 34% منهم فقط على أراضيهم وفي منازلهم في فلسطين. ويقدر عدد اللاجئين والنازحين الفلسطينيين ما مجموعه 8 ملايين. ومن بين 5.5 مليون لاجئ يستفيدون من خدمات الأونروا، يعيش ثلثهم في 58 مخيماً في لبنان والأردن وسوريا والضفة الغربية وغزة. وفي كل بلد مستضيف، يحظى اللاجئون الفلسطينيون بوضع خاص، حيث الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين في لبنان هي الأكثر عرضة للانتهاك منذ عام 1948. فقد تم اعتبارهم على الدوام كمواطنين أجانب يملكون حق الإقامة المؤقتة. ويعيش ما يقارب 73% منهم (حوالي 170000) في مخيمات مكتظة ومزرية، تخضع مداخلها ومخارجها لرقابة مشددة. ومنذ عام 2011، لجأ أكثر من 1,5 مليون سوري إلى لبنان ليغدو شخص من بين أربعة أشخاص في لبنان لاجئاً

وبينما يتعرض الفلسطينيون منذ الأزل لتمييز شديد فيما يتعلق بالتوظيف (72 مهنة ممنوعة)، والتعليم والصحة والتملك وكافة الخدمات الاجتماعية، قرّرت الحكومة اللبنانية، من خلال وزير العمل كميل أبو سليمان، في بداية تمّوز 2019 تشديد شروط حصولهم على العمل من خلال المطالبة بالتطبيق الصارم للقانون ومنح تصريح عمل لجميع الأجانب، بما في ذلك الفلسطينيين. أثارت هذه القرارات بعد ذلك موجة من الاحتجاج لم يسبق لها مثيل على مدار العقد الماضي أو نحو ذلك، وحدثت احتجاجات عديدة للاجئين في بيروت وصيدا وجميع مخيمات اللاجئين. وخوفاً من هيجان المخيمات، تم تشكيل لجنة حوار بين السلطات اللبنانية والفلسطينية، لكن نتائج هذه المناقشات لم تظهر بعد. وفي الوقت الذي اتفقت فيه جميع المنظمات الفلسطينية على التنديد بهذا الهجوم الجديد على كرامتهم، لم تؤدّ دعوتهم إلى الهدوء وغياب التضامن من جانب اللبنانيين إلى تهدئة غضب اللاجئين، لا سيما الشباب الذين يتبدى مستقبلهم منفى جديداً

في هذا السياق، قابلت جمعية العمل من أجل فلسطين « Comité Action Palestine » في مخيم الرشيدية في أيلول المنصرم، وفداً من الأعضاء الشباب من مختلف المنظمات السياسية الفلسطينية. مخيم الرشيدية هو واحد من أحد عشر مخيماً للاجئين الفلسطينيين في لبنان. تمّ إقامته عام 1948 جنوب ميناء تيرا الساحلي، وعلى بعد عدّة كيلومترات فقط من الحدود مع فلسطين المحتلة. ويبلغ عدد سكّانه اليوم 27 ألف نسمة على مساحة 1 كيلو متر مربع. وكان في

سنوات السبعينيات مع تواجد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، قاعدة مهمّة للمقاومة. وتم تدمير جزء من المخيم خلال الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، حيث عانى مخيم الرشيدية كثيرا خلال حرب المخيمات. وفي عامي 1985 و 1986، قامت مليشيا أمل بقصف المخيم عديد المرّات وفرض عليه حصاراً شاملاً لأشهر عديدة، مخلّفاً الكثير من الشهداء. ورغم المجاعة، رفض اللاجئون ترك المخيم. ومنذ تلك الفترة، لا يزال المدخل الوحيد للمخيم خاضعاً لسيطرة الجيش اللبناني، كما يخضع إدخال البضائع ومواد البناء لرقابة صارمة

وتذبذبت مشاعر الشباب الذين تمّ مقابلتهم بين التشاؤم العميق وأمل كافّة اللاجئين بالعودة إلى أراضيهم في فلسطين. وكان الغضب طاغياً على حديثهم

وبالنسبة للشباب الفلسطينيين في لبنان، فإنّ المستقبل في غاية الغموض، حيث يطغى عليهم الشعور بعدم الأمان، لأنه ليس بمقدورهم بناء منزل. كما لا يمكنهم اتمام دراستهم بالمستوى المرغوب ولا يملكون المال الكافي للالتحاق بالجامعة. وإن حالفهم الحظّ وأتمّوا دراستهم، لا توجد لديهم أيّة إمكانيّة في العمل حيث نسبة البطالة مرتفعة جداً. وعندما يعملون، لا تنطبق عليهم حقوق اللبنانيين ذاتها. ويتم حرمانهم أيضاً من ثمرة نجاحهم التي تنسب دائماً إلى صاحب العمل أو إلى شخص لبناني. ولهذا، يفكّر الكثير من الشباب بالرحيل، ليس عن طيب خاطر ولكن لا خيار آخر لهم

يشعر اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بظلم كبير، لأنّهم في لبنان على عكس ما هو حاصل في الدول الاخرى، مجبرون على مواجهة عنصرية اللبنانيين. حيث يعتبر اللبنانيون المخيمات مشكلة أمنية وليست إنسانية. وفي الأزمة الحالية، تغيب وسائل الاعلام اللبنانية في الوقت الذي تتصدر فيه المشاكل الامنية والصحية وسائل الاعلام الاخرى. ويمكن تشبيه المخيمات بسجن كبير للاجئين. ويحظر عليهم مقابلة الأجانب رغم اعتبارهم أنفسهم كأجانب

يعكس قرار وزير العمل، وهو عضو في حزب القوات اللبنانية (مسؤول من بين أمور أخرى عن مذابح صبرا وشاتيلا)، رؤية سياسية معينة في لبنان، حتى رؤية الحكومة بأكملها. كما لم يعبر اللبنانيون عن تضامنتهم مع الفلسطينيين إلا في مظاهرة صيدا. ولم يأت أي سياسي لبناني إلى المخيمات للاحتجاج مع الفلسطينيين بينما يواصلون الحديث عن الموضوع. وقدم عشرة نواب لبنانيين اقتراحاً بسحب الثقة وإنشاء لجنة للحوار، لكن لم يتغير شيء في الوقت الحالي. وليس لدى

الفلسطينيين أية أوهام لأن هذه التدابير هي بلا شك نتيجة للضغط الذي يمارس على لبنان في سياق صفقة القرن. ولم يشارك لبنان رسمياً في مؤتمر البحرين، ولكن بعد فترة وجيزة من هذا المؤتمر، تم اتخاذ إجراء لصالح صفقة القرن. وظل قانون العمل قائماً لفترة طويلة، ولكن تجرأ الوزير على تطبيقه الآن دون ذكر العبارة الأكثر أهمية « باستثناء الفلسطينيين

وفي حين أن الدولة اللبنانية قد وقعت جميع الاتفاقيات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، فإنها تعتبرهم أجنبياً بدلاً من اعتبارهم ضيوفاً ينتظرون عودتهم إلى فلسطين. وهكذا يُمنع اللاجئون الفلسطينيون من أي شيء يسمح لهم بالمقاومة بكرامة. وهم محرومون من جميع حقوقهم، ويتعرضون لحصار شديد وظروف معيشية رهيبة، بذريعة منع التسوية النهائية. ومع ذلك، يعرف اللبنانيون جيداً أن الفلسطينيين يعارضون هذا التثبيت النهائي ويهدفون فقط إلى العودة. ومع ذلك، فإن مصلحة الفلسطينيين ليست الهرب من هذا الجحيم إلى منفى جديد. ولا ينبغي اعتبار الفلسطينيين أجنبياً. بالإضافة إلى مشكلة تصريح العمل، القضية بالأساس هي وضعهم كلاجئين وحقوقهم المدنية والتمتع بحياة كريمة وآمنة

ولأول مرة، نشهد حركة احتجاج وحدوية بين الفلسطينيين، وهذا أمر إيجابي للغاية. فقد شاركت جميع المنظمات السياسية في لجنة الحوار حيث تمت إعادة صياغة جميع الحقوق. ويحصل هذا الأمر للمرة الأولى منذ عام 1982 ويبحث على الأمل خاصة في قضية قانون العمل. وبالنسبة لباقي الأمور، ينبغي الحذر إزاء العقوبات السياسية في لبنان والضغط الخارجي، وخاصة الأمريكية. بحيث لا تؤثر على تصميم الشباب. وفي المخيمات، يشارك الجميع في المظاهرات. لكن بعض المنظمات تضغط من أجل التعبئة لعدم مغادرة المخيمات. ويخشى الشباب من أن الحركة سوف تخمد، خاصة إذا بقيت محجوبة ودون تغطية إعلامية. وقد يفكرون أيضاً في وسائل أخرى للاحتجاج مثل مقاطعة البضائع التي تدخل المخيمات أو الإضراب عن الطعام. ولا يُسمح لهم بالتظاهر في الخارج كما يُحظر عليهم الحديث في التجمعات السياسية اللبنانية. والتظاهرات الوحيدة المسموح بها خارج المخيمات هي تلك التي تهدف إلى طلب تأشيرات من السفارات الأجنبية، والتي يطلب بعضها تخليهم عن وضعهم كلاجئين في المقابل

وإذ لا يعتبرون نضالهم مماثلاً لنضال إخوانهم في غزة، لأنهم لا يريدون الصدام مع اللبنانيين، فإنهم يريدون فعلاً بذل كل ما في وسعهم لتطبيق مطلبهم الأساسي بالعودة إلى فلسطين. « ولا ينبغي

اعتبار التوجه بمسيرات إلى الحدود تهديدًا ، بل سيصبح هذا الأمر واقعًا خاصة إذا لم يتغير شيء . كما يدركون أن كل شيء يتم فعله هو لمنعهم من التركيز على نضالهم الوطني. وينبغي العمل على تكييف المقاومة مع كل مرحلة. ويتبدّى من الضروري اليوم إعادة التفكير في هذه المعركة بطريقة عالمية وهذا ما يجب على الفلسطينيين تطبيقه ويخيف خصومهم كثيرًا

وفي حين يدين البعض انعدام التضامن الدولي، والعربيّ على وجه الخصوص، يرى آخرون في التطورات الحالية بصيص أمل. فالكيان الصهيوني ضعيف من الناحية السياسية وكذلك الدول العربية، كما يتضح من مدى تعاونهم مع الصهاينة. لكن غزة ما زالت صامدة وإسرائيل خائفة من المقاومة. نعم سوف تتحرر فلسطين ، فليس هناك خيار آخر